

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا  
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

## البناء العلمي

### المرحلة الثالثة

#### الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه ( ٨ )

د. عبد الحكيم العجلان

### الدرس العاشر



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ {نشعر في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الإمام الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ جَحَدَ اللهُ تَعَالَى، أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا، أَوْ نِدًّا وَوَلَدًا، وَكَذَّبَ اللهُ تَعَالَى أَوْ سَبَّهُ، أَوْ كَذَّبَ رَسُولَهُ أَوْ سَبَّهُ، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا، أَوْ كَتَابَ اللهِ تَعَالَى، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، أَوْ جَحَدَ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، أَوْ أَحَلَ مُحَرَّمًا ظَهَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَقَدْ ارْتَدَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَخَفَى عَلَيْهِ الْوَاجِبَاتُ وَالْمُحَرَّمَاتُ، فَيُعَرَفُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ، كَفَرَ).}

● قوله -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ جَحَدَ اللهُ تَعَالَى أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا).

● الجحد معروف، وهذا من الأمور الظاهرة، وهو تكذيب لكتاب الله، وتكذيب لسنة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وما أجمع عليه علماء الإسلام فكان ذلك كفرًا، أو جعل لله صاحبةً أو ولدًا؛ لأن الله نفي أن يكون له صاحبة وولدًا، وذكر ذلك في كتابه، فالذي يقول: إن لله صاحبةً أو ولدًا فهو مكذب للقرآن، مكذب لما جاء به النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (٨٩) تَكَادُ

السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (٩١) وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا (٩٢) إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿[مريم: ٨٨ - ٩٣].

- قال: (أَوْ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ سَبَّهُ، أَوْ كَذَّبَ رَسُولُهُ أَوْ سَبَّهُ)، ولقد كان الناس في زمان لا يظنون أن أحداً يُمكن أن يتفوّه بشيءٍ من ذلك، حتى وصل هذا الزمان إلى أناسٍ ساخرة مُستهزئة مُتساهلة، لا ترعى حقاً، ولا تعرف أصلاً؛ ف وقعت في شيءٍ من هذه الضلالات -نسأل الله السلامة والعافية.
- وإذا كان الله -جَلَّ وَعَلَا- نهى عن سبِّ غيره فقال: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، مع ما هم عليه من الضلال والحكم عليهم بالفساد، ومع ذلك مُنع من سبهم حفظاً لحق الله -جَلَّ وَعَلَا.
- فينبغي أن يُعلم عظم هذا الأمر، ومن دخل في منصات التواصل والمواقع التي يتناقل فيها الناس أقاويلهم ويُعيدون أحاديثهم؛ يرى في ذلك شيئاً عجباً.
- قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا)، ممن ثبتت نبوّته من الكتاب والسنة، كموسى أو عيسى، أو محمد -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أو إبراهيم، أو يونس، أو يوسف؛ ممن علّمت نبوّته وظهرت رسالته، فإن ذلك لا شك أنه تكذيب للقرآن، فيكون داخلاً في المكفرات، بمعنى أنه سبٌّ للتكفير، لكن أيضاً نعود فنقول: قد يقول القائل في ذلك كافراً لاكتمال الشروط وانتفاء الموانع، وقد لا يكون كافراً لوجود ما يمنع من الحكم بكفره، أو لوجود الشبهة عليه، أو لعدم وصول الحجة إليه، وأن ذلك لا يُقرّره إلا مَنْ تصدّى لذلك ممّن له ولاية شرعية، وعنده من تمام العلم وكمال النظر واستتمام الأمر وخلوصه من الهوى، واستحقاق أن يكون ممّن ينظر في ذلك بالقضايا والفُتيا على ما مرّ بنا.
- قال: (أَوْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، أَوْ جَحَدَ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ)، يعني لو قال: لا صلاة في الإسلام، أو لا صيام، أو أن الزكاة ليست واجبة كما فعل المرتدون في وقت أبي بكر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بعد موت النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فإن الصحابة حكموا بردّتهم.
- فهذا كما يقول أهل العلم: إنه من الأمور التي تُعلم من دين الإسلام بالاطراد. فما يقول في تقرير حكم الصلاة "وأجمع عليها العلماء" وإنما يقول: "وأجمع المسلمون"، يعني حتى أحاد المسلمين وأفرادهم يعلمون أنها فرضٌ واجبٌ لازمٌ، فلما كان كذلك فإن جحدها هو من إنكار ما هو ظاهرٌ في الشريعة، وهو تكذيبٌ للكتاب والسنة.
- قال: (أَوْ أَحَلَّ مُحَرَّمًا ظَهَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ)، يعني واحد يقول: الزنا ما هو محرّم! لا أحد يشك أن الزنا محرّم، حتّى الذي أسلمَ لتوّه أو بلغ في أنه.
- ومثل ذلك من جحد حرمة الربا من حيث الأصل لا من حيث التفاصيل، فقد يُنكر الإنسان أو يجحد أو يُخالف في بعض تفاصيل المسائل، لكن أن يقول: "لا ربا محرّم" فهذا مضادٌّ لما جاء في كتاب الله، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقال: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ

**مِنَ الْمَسِيحِ** [البقرة: ٢٧٥]، وقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيَهُ»<sup>١</sup>.

- إذن؛ معلوم حرمة الربا بالاطراد من دين الإسلام، فمن أنكرها كفر.
  - ولكن من جاء وقال: إن ربا الفضل فيه خلاف ونحو ذلك؛ فهذا لا يعتبر كفراً، فلأجل ذلك أهل الجهل والأحداث من طلاب العلم يأتي ويقولون: هذا أنكر محرماً بالإجماع! هو لم يُنكر أصل المسألة التي هي تحريم الربا، لكن خالف في بعض ما تفرع منه من المسائل، فلا شك أنه ليس أحد من علماء الإسلام يحرم من فعل ذلك، ولكن الذي يميز بين ذا وذاك هم أهل العلم.
  - ثم قال: (أَوْ أَحَلَّ مُحَرَّمًا ظَهَرَ إِجْمَاعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ)، لو كان فيه إجماع ولكن من المسائل الخفية؛ فيكون عذراً للإنسان بأن لا يُحكّم بكفره ولو خالف في الإجماع، لكون الإجماع خفي؛ فبناءً على ذلك يكون معذوراً فيه.
  - قوله: (فَقَدْ ارْتَدَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَخْفَى عَلَيْهِ الْوَاجِبَاتُ وَالْمَحْرَمَاتُ)، يعني: هذه الأمور الظاهرة مع كونها من أظهر ما يكون الحكم بالكفر به، ومع ذلك قد يكون أكرّ خارجاً عن كونها كفراً أو لا من جهة الشخص، ولأجل ذلك قلنا: إنه لا يتصدى لتكفير المعين إلا من له ولاية في ذلك، فقد يكون لتوّه أسلم ولا يعرف أن الزنا محرّم، أو نشأ ببادية بعيدة، سمع أناس يقولون "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ويصلّون خمس صلوات، ثم جاء يبيع عشرة باثني عشر، فقيل له: هذا ربا. فقال: ما في شيء اسمه ربا! فلا نقول إن هذا كفر، لأنه وإن كان الربا محرّم وهذا مُنكرٌ له، ومُنكرُ الربا كافر، لكن هذا لا يكفر لوجود ما يمنع من كفره، وهذا المانع ليس راجعاً إلى المسألة نفسها، ولكن راجعٌ إلى الشخص.
  - وقوله: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَخْفَى عَلَيْهِ الْوَاجِبَاتُ وَالْمَحْرَمَاتُ)، لحدثته في الإسلام، أو لانتشار الجهل أو لغير ذلك.
  - قال: (فَيُعْرِفُ ذَلِكَ)، يُبين له الحق، يُبصّر بالصواب، يُقال له: إن هذا هو المتقرر عند علماء الإسلام، هذا قول الله، وهذا قول نبيه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حتى يستبين الحق ويستقيم عليه.
  - فإذا أنكر مع العلم فقد اندفعت الشبهة وحُكِمَ عليه بالكفر، ولكن الحكم بذلك لا يكون إلا لأهله.
- قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ، وَإِنْ ارْتَدَّ لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا بَعْدَ بُلُوغِهِ){.
- يصح إسلام الصبي العاقل، مع أنَّ الصبي ليس بمكلّف، لقول رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ وَعَنْ الْمُعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ»<sup>٢</sup>، ومع ذلك لو أسلم

<sup>١</sup> صحيح مسلم (١٥٩٨).

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم قبل حديث (٥٢٦٩) بنحوه، وأخرجه موصولاً أبو داود (٤٤٠٢)، والنسائي في ((السنن الكبرى)) (٧٣٤٦)، وأحمد (٩٥٦) باختلاف يسير، والترمذي (١٤٢٣) واللفظ له، وابن ماجه (٢٠٤٢) مختصراً.

الصبي المميز وعرف الإسلام وحقيقته؛ فإنه يعتبر مسلمًا، ويلحق به وصف أهل الإسلام، وجاء في السيرة أنَّ أول مَنْ أسلم من الصبيان علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه.

• ولأجل ذلك قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ)، وذلك لإسلام علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وأسلم بعده مَنْ أسلم في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- وَمَنْ بعدهم من الصِّغار؛ فَقَبِلَ ذلك منهم.

• قال: (وَإِنْ ارْتَدَّ لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا بَعْدَ بُلُوغِهِ).

• إن ارتدَّ هذا الصبي فهو غير مكلف، وبناء على ذلك لا تُجرى عليه أحكام المرتدين، فلا يُقتل، ولكن يُنظر حتى إذا بلغ فَيُتَبَّنَ له ويُستتاب، فإن تاب بعد بلوغه وإلا تعلق به وصف الكفر بعد البلوغ، فيلحق به هذا الحكم والوصف.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ ثَبَّتَ رِدَّتَهُ فَأَسْلَمَ، قُبِلَ مِنْهُ){}.

• إذا غلِمت رِدَّتُهُ، وأنه قال مقالةً شنيعة وقع بها في الكفر -نسأل الله السلامة والعافية- ثم أسلم؛ فنقبل منه ذلك.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَكْفِي فِي إِسْلَامِهِ أَنْ يَشْهَدَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ){}.

• يعني: إذا أسلم وشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله بعد أن كان جاحدًا ومرتدًّا؛ فهذا يُقبل منه.

• وهنا مسألة سيُبينها المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وتكون معتبرة هنا.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُ بِجَحْدِ نَبِيِّ، أَوْ كِتَابٍ، أَوْ فَرِيضَةٍ، أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يَقَرَّ بِمَا جَحَدَهُ){}.

• هذه مسألة مهمّة جدًّا، وهو أنَّ مَنْ وقع في الرِّدة فإنه لا ينتفي منه ذلك الحكم إلا أن يتبيّن منه التَّوبة من ذلك المُكْفَر، فلو قال واحد: الصلاة غير واجبة، وهو يقول: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله"، وهو لا يُصَلِّي؛ فهذا لا ينفعه حتى يتوب ويقول: إن الصلاة واجبة، ونحن نستسلم لله -جَلَّ وَعَلَا- في إقامتها؛ لأن الله أوجبها على عباده.

• ويقع عند بعض الناس إشكال حتى في الزمن الحاضر، فبعض مَنْ اشتهرت أوصاف الكفر فيه، أو حكم عليه العلماء بالكفر؛ ثم سُمع يقول: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله"؛ فيقال: إنه رجع أو أسلم وأمن!

• فنقول: لا يكون ذلك كافيًا حتى يتوب ممّا كَفَّرَ به، فإذا كان قد كَفَّرَ بأمرٍ فلا بدَّ أن يكون قد رجع عنه؛ ولأنه لم يكن غير مُسلم ثم تشهّد فحكّم بإسلامه بمجرد الشهادة، فإن الشهادة يُحكم لمن ينطقها بالإسلام إذا كان كافرًا في الأصل، أو مَنْ وقع في المكفرات مع علمنا بالتوبة، أمّا إذا كان المُكْفَر بسبب أمر من الأمور فلا بدَّ أن يرجع عن ذلك المكفر حتى يُحكّم بعوده وإسلامه، ولذلك قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يَقَرَّ بِمَا جَحَدَهُ)، أو بما كان سببًا لحكم الكفر به.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلَحِقَا بِدَارِ الْحَرْبِ فَسُبَيَا، لَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُمَا، وَلَا اسْتِرْقَاقُ مَنْ وُلِدَ قَبْلَ رَدَّتِهِمَا، وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ سَائِرِ أَوْلَادِهِمَا){}.

- إذا ارتدَّ الزَّوجان -نسأل الله السلامة والعافية- ولحقا بدار الحرب فسُبيا لم يَجْزُ استرقاقهما؛ لأنَّ حكمهم ليس كحكم الكفار الأصليين، وإنما حكم المرتد أن يُقتل، فبناءً على ذلك لا يُسترقون.
  - يقول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا اسْتِرْقَاقُ مَنْ وُلِدَ قَبْلَ رَدِّهِمَا)، فمن وُلِدَ لهما قبل الردة فهم على الإسلام؛ لأنه وُلِدَ من أبوين مسلمين، فيُحكم بإسلامه، فهو على الإسلام، فإذا بلغ وقال: أنا مثل أبواي؛ حُكِمَ له بالردَّة بعد البلوغ، وإلا فإنَّ الأصل أنه وُلِدَ على الفطرة والهُدى والإسلام، حتى ولو ارتدَّ أباه فهو لا يلحق بهذا الوصف العام، وإنما يُعتبر أصل ولادته، فإذا بلغ فهو على الإسلام، ولكن لو جرت منهما ردَّة بعد البلوغ فهذا شيء آخر كسائر المرتدين.
  - قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ سَائِرِ أَوْلَادِهِمَا)، لو وُلِدَ للزَّوجين المرتدين أولاد بعد ردِّتهما؛ فإن استرقاق الأولاد صحيح حال الحرب مع المسلمين؛ لأنَّ من شرط الاسترقاق أن يكون من أبوين كافرين، فيصدق عليهما الحكم، فيخلق بهم هذا الوصف.
  - هذه بعض الآثار المترتبة على الردَّة ذكرها المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو لم يستجمعها، فإذا حُكِمَ بالردَّة تنفصل الزوجة عن زوجها، ولا توارث بننه وبين ولده، ولا يرث والدًا له ولا والدة لكونه قد فارق الدين.
- قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (كِتَابُ الْجِهَادِ).**
- كتاب الجهاد يذكره الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- في أحد موضعين:
    - بعض الفقهاء كابن قدامة ذكره في كتابه "المقنع" بعد الحج؛ لأنهم يعتبرونه من العبادات.
    - وبعض أهل العلم كالمؤلف هنا وكما هو طريقة بعض فقهاء الشافعية وغيرهم يذكرونه في آخر كتب الفقه، في نحو من هذا الموضع، كأكثر الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.
  - وبين يدي الكلام عن الجهاد عندنا مسألتان:
    - ✓ **الأولى:** أن يُعلَمَ أن الجهاد إنما شُرع لإعلاء كلمة الله؛ لأن كثير من الطلبة ما يفهم هذا، فإذا لم يتأتَّى مع الجهاد إعلاء كلمة الله فلا يُشرع، كضعف بالمسلمين ويعلمون أنهم إذا قاتلوا فإنه سيُقتلون وسيُحاصرون ويُغلبون، فهنا لا يُشرع الجهاد؛ بل يأتي في بعض الأحوال أنه لا يجوز للإمام أن يُقاتل، ولأجل ذلك نزل قول الله -جَلَّ وَعَلَا: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩]، فلم يأتِ الإذن بالقتال إلَّا بعد فترة، مع ما هم فيه من الظلم والضعف والمهانة وتسُلُّط الكفار ونحوه، فليس كل أحوال الضعف والمهانة تستدعي أن نصير إلى القتال، ولذلك يقول بعضهم: لماذا لا نقاتل؟
    - فنقول: نعم، لا يُشرع القتال، إذا لم يعلم الإمام أنه قادرٌ على دفع عدوه والقدرة عليه أو يغلب على ظنه بذلك؛ فإنه لا يشرع في مثل هذه الحالة القتال، ولا يكون في ذلك الجهاد الشرعي الصحيح؛ لأنه ليس المقصود في هذا إفناء أرواح المسلمين ولا قتلهم، وحتى مع قيام الجهاد لا يجوز للإنسان أن يقتل نفسه، وسيأتينا شيء من هذه المسائل المتعلقة بهذا.

- إذن؛ هذا أهم الأمور التي تقوم عليها مسألة الجهاد، بعض الناس يظن أن الجهاد قتالٌ وينتهي عند هذا! لا، ليس المقصود أن يُفني الإمام جنده وأن يُفني أهل الإسلام، ولأجل ذلك مرّت سنوات كثيرة حال بعثة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وتأييد الله له وظلم الكفار له، ومع ما هم فيه من المشقة والعنت ولم يؤذن بالجهاد.
- قال أهل العلم: إنَّ أحوال الإسلام لا تخلو إمَّا أن تكون في ضعف أو قوَّة.
- فأحوال القوَّة: وهي أحوال المدينة وما شابهها شرع فيها القتال.
- وأحوال الضعف والتي قد يكون كثير من أحوال المسلمين في مثل هذا الزمان كذلك الأحوال التي كانت في أول الإسلام؛ لا يجب عليهم بعض الشرائع مثل مسألة الجهاد.
- ✓ **الثانية:** الجهاد الشرعي هو جهادٌ جاءت به النصوص، ودلّت عليه الدلائل، وفيه من الفضائل، وله من القيود والشروط، وذكره الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- في كتبهم كذكرهم له في هذا الكتاب، وفي غيره من كتب الفقهاء، هو الكتاب الصحيح الذي تترتب عليه الآثار، وليس كل من قال: "أنا في جهاد، أو عمل جهاد" أو رفع السلاح مع إرخائه للحيته ورفعته لإزاره وتنادي مُناداة مَنْ حوله أن ذلك جهادٌ صحيح؛ بل لربما كان فعله أشنع ما يكون بلاءً، وأعظم ما يكون خطرًا، وأفسد ما يكون له في الدنيا والآخرة من نقض العهد، وحصول البلاء، والوقوع في الشر.
- وما كان لكل مَنْ عُرِف بخيرٍ أو ظهر منه صلاح، أو قال: "لا إله إلا الله ومحمد رسول الله" أو قال: "الله أكبر" أو تغنى ببعض الوقائع، أو تكثّر ببعض الشعارات الإسلام؛ أن نقول: إنَّ فعله صحيح وإن جهاده مشروعٌ، بل كثير من هذه الصور -أو أكثرها- داخلٌ في أنه من الظلم والعدوان، وحتى لم يرق ليكون من قتال البغاة ونحوهم؛ لأنه لا تأويل لهم، ولا وجه لفعلهم، وهم في ذلك معرّضون الإسلام وأهله إلى البلاء والشر والفتنة.
- ثم إنَّ دراستنا لكتاب الجهاد يُقال فيه ما قيل قبل قليل في حكم المرتد؛ أن دراسة هذه المسائل من جهة التّأصيل والنّظر لا إشكال فيه، وهو مذكورٌ عند الفقهاء، ومذكورٌ عند أهل العلم، وهو مبينٌ مبسّط، لكن من جهة الحكم على وقائع الناس أو بعض الأحداث أن هذا جهادٌ أو ليس بجهاد؛ فليس لأحد الناس أن ينطق فيه، ولا أن يحكم عليه، فإن فيه من الإشكال واللبس ما هو كثير، وأكثر ما وقع في هذا إنَّما أحسنُ أحواله أن يكون فتنة أو خروج وظلم وعدوان واستباحةٌ للدماء، لو وُجد بعض الصور أن يُقال فيها إنها فتنة، وأما لجهاد فإنه مع الإمام، وإنما هو بالشروط المعتبرة، وباستكمال ما ذكره أهل العلم على ما استنبطوه من دلائل النصوص، وقرره الفقهاء في كتبهم.
- هذه مسألة خطيرة، مسألة عظيمة، ولذلك جاءنا بعض الناس يقررون حُكمًا ولم يفعله واحدٌ منهم! ويزعمون في ذلك أنهم دعوا إلى حق أو قالوا به أو تنادوا إليه!
- وأعجب شيء في هذا أن أناسًا كثير من أهل الأهواء يسألون أهل العلم عن الصلاة، عن الزكاة، عن الحج، عن الصيام، عن البيوع، عن أحكام النكاح والطلاق؛ حتى إذا جاءت مسائل الجهاد اندسُّوا ليأخذوها من هذا أو ذاك، أو جعلوا لها طريقًا ومسلكًا مظلماً، وتلمَّسوا فيه شُبهاً وأهواءً وأخذوه من هذا وذاك، وهرعوا إلى ما أخذوه!



- عجبًا! الصلاة أعظم من الجهاد، فإذا قبلت قول من يتكلم في الصلاة فاقبل كلامه في الجهاد، والذي أخذت منه تلك الأحكام هو الذي أخذ الجهاد منه، وهو كتاب الله وسنة رسوله، وتقرير علماء الإسلام، فما يكون لك أن تفرق، ومن فرق فإنما هو بمحض الهوى وطريق أهل الضلال.
- ورأينا في الحقبة الماضية لما قامت هذه الجماعات المنحرفة أكثر ما اعتمدوا عليه أنهم فصلوا كتاب الجهاد عن سائر كتب أحكام الفقهاء؛ فأخذوا هذا من منظريهم أو مفتي الجهاد أو مفتي الفرقة؛ فلأجل ذلك عظم الضلال، وكثر البغي والفساد.
- الذي تأتمنه على صلاتك هو الذي تأتمنه على جهادك، والذي تأتمنه على عبادتك وتأتمنه على بيعك هو الذي تأتمنه على سائر الأحكام.

وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

